# نظمي النصر من قيادة نيوم إلى سجن الحائر



من قيادة أحد أضخم المشاريع الاستثمارية في تاريخ السعودية، والإشراف على مدينة خُطط لها أن تكون واجهة المستقبل، إلى الاحتجاز في مكان مجهول خلف أسوار السجون.. هكذا تصف تقارير إعلامية مسار نظمي النصر، الرئيس التنفيذي السابق لمشروع نيوم، الذي تتحدث تقارير عن اعتقاله في أكتوبر الماضي، بعد أشهر من التحقيقات والاستجوابات، وسط صمت رسمي يحيط بالقضية ويثير تساؤلات بشأن أسباب سقوط أحد أبرز رجال الإدارة في المملكة.

وتزداد القضية غموضاً مع تداول روايات تربط مصير النصر بخلافات مع شخصيات نافذة، ورفضه منح عقود بمليارات الدولارات لشركات مرتبطة بعائلات مسؤولين، في ما وصفته التقارير بمحاولات للمحسوبية واستغلال النفوذ. وهي رواية تفتح الباب أمام تساؤلات بشأن ما إذا كان اعتقاله مرتبطاً باتهامات فساد، أم بصراعات المصالح والنفوذ داخل دوائر السلطة السعودية.

من أرامكو إلى قيادة مشروع نيوم:

يُعد نظمي النصر من الشخصيات التي شغلت مواقع إدارية بارزة في السعودية، إذ ارتبط اسمه بقطاع الطاقة قبل انتقاله إلى قيادة مشروع نيوم، أحد أبرز المشاريع المرتبطة برؤية المملكة الاقتصادية والاستثمارية.

وخلال مسيرته في شركة أرامكو السعودية، أشرف النصر على مشاريع نفطية استراتيجية، واكتسب خبرة واسعة في إدارة المشاريع الكبرى، قبل أن يتولى منصب الرئيس التنفيذي لنيوم، المشروع الذي رُوّج له باعتباره مدينة المستقبل، وواجهة للتحول الاقتصادي والتكنولوجي في المملكة.

ومن موقعه على رأس المشروع، أصبح النصر أحد الوجوه الإدارية البارزة المرتبطة بخطط ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، الذي جعل من نيوم محوراً أساسياً في طموحات المملكة لإعادة تشكيل اقتصادها وتنويع مصادر دخلها.

لكن مسيرته داخل المشروع انتهت بصورة مفاجئة في نوفمبر 2024، عندما غادر منصبه دون تقديم تفسير رسمي مفصل يوضح أسباب رحيله أو طبيعة الظروف التي أحاطت به.

صدامات مع أصحاب النفوذ وصفقات بمليارات الدولارات:

لم يكن رحيل النصر، وفق ما أورده تقرير لمعهد الخليج، نهاية القصة، بل ربما كان بداية فصل أكثر غموضاً في مسيرته. فالتقرير يتحدث عن خلافات وصدامات بين الرئيس التنفيذي السابق لنيوم وشخصيات نافذة، على خلفية عقود وصفقات تجارية ضخمة مرتبطة بالمشروع.

وبحسب الرواية التي أوردها المعهد، رفض النصر منح عقود بمليارات الدولارات لشركات ترتبط بعائلات مسؤولين وشخصيات نافذة، في إطار ما اعتبره محاولات للمحسوبية وتوجيه العقود لمصلحة جهات تتمتع بعلاقات سياسية وإدارية قوية.

وتثير هذه المعطيات تساؤلات بشأن طبيعة الخلافات التي سبقت مغادرته منصبه، وما إذا كان رفض تلك الصفقات قد ساهم في تدهور علاقته ببعض مراكز النفوذ داخل المملكة.

لكن هذه الرواية تبقى بحاجة إلى توضيحات وأدلة مستقلة، خصوصاً في ظل غياب إعلان رسمي يكشف تفاصيل الاتهامات أو طبيعة الخلافات المنسوبة إلى الأطراف المعنية.

اعتقال في أكتوبر ومصير مجهول في سجن الحائر:

الأكثر إثارة للجدل في القضية هو ما أورده التقرير بشأن اعتقال نظمي النصر في أكتوبر الماضي، بعد أشهر من التحقيقات والاستجوابات. وتشير الرواية ذاتها إلى أن النصر محتجز، مع ترجيحات بوجوده في سجن الحائر جنوب العاصمة الرياض، فيما تتحدث عن اتهامات مزعومة بالفساد، من دون صدور إعلان رسمي يؤكد واقعة الاعتقال أو يوضح التهم الموجهة إليه أو ظروف احتجازه.

كما يحيط الغموض بمكان وجوده وظروف احتجازه، إذ تشير التقارير إلى أن عائلته لا تعرف على وجه

التحديد مكان وجوده، وهو ما يزيد من التساؤلات بشأن ملابسات القضية والإجراءات المتخذة بحقه. ولا تتوافر، حتى الآن، معلومات رسمية كافية تسمح بتحديد ما إذا كانت القضية تتعلق بتحقيقات مالية وإدارية، أم أن هناك خلفيات أخرى مرتبطة بالخلافات التي تحدث عنها التقرير.

هل سقط بسبب الفساد أم بسبب صراعات النفوذ؟

تضع قضية نظمي النصر أمام الرأي العام روايتين متباينتين؛ الأولى تتعلق باتهامات الفساد التي تشير إليها التقارير، والثانية تربط سقوطه برفض صفقات تجارية ضخمة يُزعم أنها كانت مرتبطة بشخصيات نافذة.

وبين الروايتين، تبقى الأسئلة الأساسية بلا إجابات واضحة: ما حقيقة الاتهامات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي السابق لنيوم؟ وما طبيعة الخلافات التي دفعته إلى مغادرة منصبه في نوفمبر 2024؟ وهل توجد علاقة بين رفض العقود التي تحدث عنها التقرير والاحتجاز المزعوم في أكتوبر؟

فالرجل الذي كان يشرف على مشروع بمليارات الدولارات، ويُنظر إليه باعتباره أحد أبرز المسؤولين عن تنفيذ طموحات نيوم، أصبح اسمه اليوم مرتبطاً بقضية تثير تساؤلات حول حدود النفوذ والمساءلة داخل المملكة.

وفي انتظار أي توضيح رسمي يكشف حقيقة ما حدث، تظل قصة نظمي النصر واحدة من أكثر الملفات غموضاً المرتبطة بدوائر الإدارة والمشاريع الكبرى في السعودية، حيث تحوّل أحد أبرز وجوه مشروع المستقبل إلى محور تساؤلات عن الصفقات والفساد وصراعات السلطة.